الوكـــالـــة الوطنيـــة لتقييـــم وضمـــان جـودة التعليـم العالـي والـبحث العلمـي
ⵜⴰⵡⴽⴰⵍⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵏⴼⵍⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰⵙⵙⵓⵏⴼⵍ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵏⴼⵍⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵏⴰⵏⵜ
Agence Nationale d'Evaluation et d'Assurance Qualité
de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
ROYAUME DU MAROC

تقرير حول حصيلة أنشطة

الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

2020

الفهـــــــرس:

- تقديم..... 2
- المخطط الاستراتيجي للوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي 2020-2024..... 3
- اجتماعات مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.... 6
- حصيلة تقييم اعتماد مسالك التكوين..... 12
- الدورة الأولى لعملية التقييم المؤسساتي..... 22
- التعاون والشراكة..... 26
- خاتمة..... 32

تقديـــــــــــم:

تسعى الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي منذ تأسيسها إلى توطيد نظام وطني للتقييم وضمان الجودة عن طريق مأسسة التقييم والتتبع المستمر، ومواكبة مؤسسات التعليم العالي.

- ومن أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون الإطار رقم 51-17 ولاسيما المادة 4 منه: "... اعتماد منهجية التقييم الدوري والمنتظم للمنظومة بكل مكوناتها ومستوياتها، من أجل قياس مردوديتها ومدى تحقيق وبلوغ الأهداف المرسومة لها ..."؛
- والسهر على تنزيل الرؤية الإستراتيجية التي اعتمدتها الوكالة على مدى السنوات الخمس القادمة (2020-2024)؛

قامت الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي (ANEAQ) بإعداد تقرير سنوي حول مختلف أنشطتها، وذلك تماشيا مع مقتضيات القانون 80.12، حيث ركزت الوكالة أنشطتها على ثلاث مجالات رئيسية من شأنها تحسين العرض التربوي لمؤسسات التعليم العالي وضمان جودته وتطوره المستمر، وذلك من خلال:

- تقييم اعتماد مسالك التكوين وفق دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية من أجل تعزيز جودة التكوينات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي؛
- إعداد الدورة الأولى لتقييم مؤسسات التعليم العالي؛
- انفتاح الوكالة على باقي الوكالات والهيئات الأجنبية في مجال تقييم وضمان جودة التعليم العالي، وذلك بغية تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

1. المخطط الاستراتيجي للوكالة 2020-2024:

" يخضع نظام التعليم العالي في مجمله لتقييم منتظم ينصب على مردوديته الداخلية والخارجية، ويشمل جميع الجوانب البيداغوجية والإدارية والبحث. ويرتكز هذا التقييم بالإضافة إلى التدقيقات البيداغوجية والمالية والإدارية على التقييم الذاتي لكل مؤسسة للتربية والتكوين وعلى الاستطلاع الدوري الآراء الفاعلين التربويين وشركائهم في أوساط الشغل والعلوم والثقافة والفنون. (المادة 77 من القانون رقم 01.00).

وباعتبار الوكالة شريكا ومكونا في منظومة التعليم العالي بالمغرب، وفي مسلسل تنفيذ وتحقيق أهداف القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، وكذا الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والتي تبنتها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وضعت الوكالة مخططا استراتيجيا على مدى السنوات الخمس القادمة (2020-2024)، حيث اعتمدت في صياغته على:

- **التوجيهات الملكية السامية:**
  - الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2012؛
  - الرسالة الملكية «المؤتمر الدولي 33 حول فعالية وتطوير المدارس» - مراكش 6-10 يناير 2020؛
- **القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي؛**
- **القانون الإطاررقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي؛**
- **الرؤية الاستراتيجية و2015 – 2030 والمخطط الاستراتيجي لقطاع التعليم العالي 2017-2022.**

وتنبني الرؤية الاستراتيجية للوكالة على خمس محاور أساسية تضم 16 مشروعا:

- **المحور1:** حكامة الوكالة؛
- **المحور2:** متابعة تفعيل مهام التقييم؛
- **المحور3:** تعزيز التعاون والشراكة؛
- **المحور4:** دعم وتعزيز ثقافة التقييم وضمان الجودة؛
- **المحور5:** من المراقبة القبلية إلى المراقبة المواكبة.

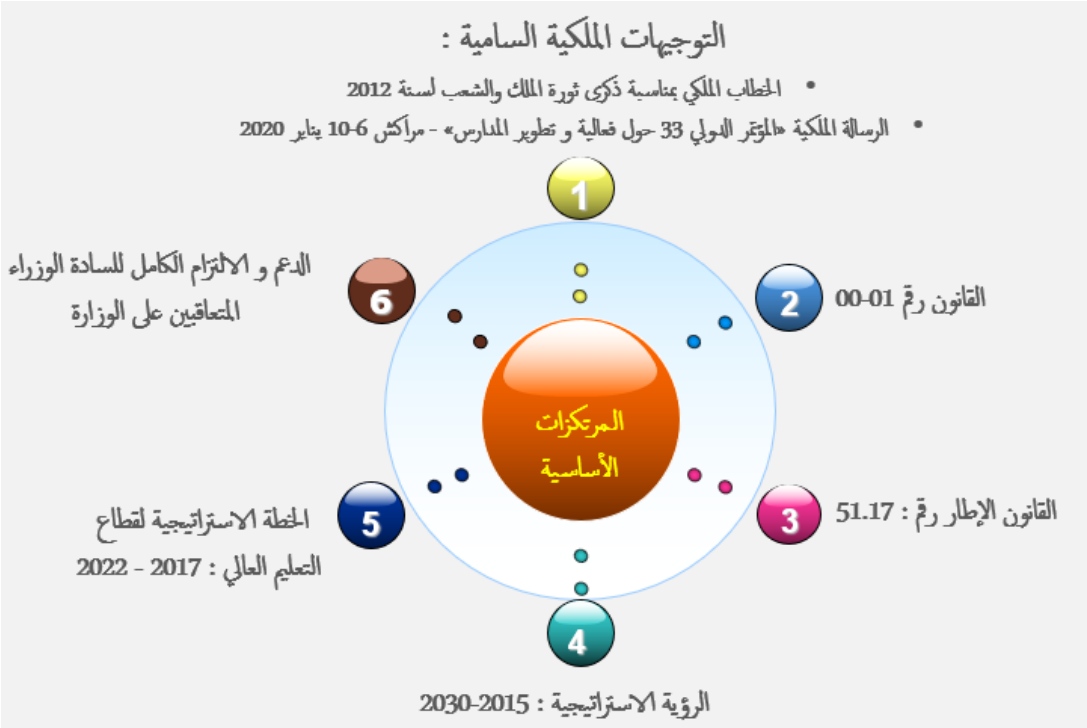

وتهدف هذه الخطة بالأساس إلى:

- تطوير الرأسمال البشري للوكالة عن طريق التكوين الأساسي والمستمر لأطرها، وتحسين ظروف العمل، ومراجعة دليل الكفاءات؛
- إتمام تغطية منظام الوكالة عن طريق تحديد الحاجيات من الموارد البشرية، وتوظيف أطر جديدة حسب الخصاص، وفتح باب الترشيح لمناصب المسؤولية الشاغرة.
- تجهيز الوكالة ببرامج ومعدات معلوماتية تستجيب للمهام المنوطة بها، وتطوير تطبيقات معلوماتية للتدبير الداخلي بتنسيق مع وكالة التنمية الرقمية؛
- تبسيط مساطر التقييم بشكل مستمر، ومراجعة النصوص القانونية المنظمة لهذه العملية بتنسيق مع الوزارة الوصية؛
- متابعة تفعيل مهام التقييم عن طريق تهييئ مسبق لدورة تقييم مسالك التكوين بتنسيق مع الوزارة الوصية، والمعالجة الإلكترونية لملفات طلبات اعتماد مسالك التكوين؛
- تفعيل التقييم المؤسساتي، ومواكبة المؤسسات في عملية التقييم الذاتي من أجل إعداد برامج الزيارات الميدانية بتنسيق مع الجامعات/المؤسسات؛

- تفعيل تقييم ملفات معادلات الشهادات، وتحيين النصوص القانونية الخاصة بمسطرة المعادلات مع تبني المعالجة الإلكترونية في تقييمها؛
- تفعيل تقييم مراكز دراسات الدكتوراه، ووضع معايير تقييمها مع إعداد برامج للزيارات الميدانية للمراكز المعنية؛
- اعتماد منظومة للإعلام والتسيير والمراقبة الداخلية؛
- تعزيز التعاون والشراكة مع الجامعات والمؤسسات، والهيئات الوطنية، والوكالات والشبكات الأجنبية المختصة في مجال ضمان الجودة.

2. اجتماعات مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي:

طبقا لمقتضيات القانون 80.12 المنظم للوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا النظام الداخلي لمجلس الإدارة، تم عقد اجتماعين اثنين خلال هذه السنة من أجل عرض منجزات الوكالة وتدارس مقترحات وتوصيات أعضائها بغية الإسهام في تفعيل القانون الإطار رقم17-51، ونظام البكالوريوس، وأيضا التحضير لانطلاق ورش التقييم المؤسساتي لمختلف مؤسسات التعليم العالي العام والخاص لأول مرة بالمغرب.

1.2. اجتماع مجلس إدارة الوكالة (الدورة الثامنة) يوم 13 يناير 2020:

عقد مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي اجتماعه الثامن على الساعة الثالثة بعد الزوال بمقر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي برئاسة كل من السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والسيد إدريس أعويشة الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

وقد تمحور جدول أعمال الاجتماع حول النقاط التالية:

- المصادقة على محضر اجتماع 7 نونبر 2018؛
- تقديم الأعضاء الجدد لمجلس الإدارة؛
- عرض حول عملية تقييم المسالك؛
- عرض حول عملية تقييم الوكالة؛
- انطلاق عملية تقييم مؤسسات التعليم العالي بأصنافها الثلاث: المؤسسات الجامعية والمؤسسات غير التابعة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاص؛

- تقديم المخطط الإستراتيجي للوكالة «2020 – 2024» والمصادقة عليه من طرف أعضاء المجلس؛
- المصادقة على مشروع الاتفاقية الإطار المبرمة بين الوكالة وهيئة ضمان الجودة بدولة غينيا؛
- تعيين عضوين من بين أعضاء مجلس الإدارة باللجان الدائمة؛
- حصر ميزانية 2018 و2019 وتقديم مشروع ميزانية 2020.

وتداول مجلس الإدارة عدة نقاط تم مناقشتها، والتي يكمن تلخيصها كالتالي:

- تفويض مدير الوكالة صلاحية المصادقة على الاتفاقيات مع المؤسسات الوطنية والدولية مع إخبار المجلس؛
- القيام بقافلة تحسيسية فيما يخص تقييم المؤسسات؛
- الملاحظات والتوصيات التي خلصت إليها عملية التقييم الخارجي والتي خضعت لها الوكالة في إطار المبادرة الإفريقية (HAQAA)؛
- التحضير لإطلاق عملية تقييم المؤسسات والمنهجية التي يجب اتباعها، خصوصا بعد صدور معايير الجودة بالجريدة الرسمية بعد المصادقة عليها من طرف مجلس الحكومة؛
- كلفة عملية التقييم المؤسساتي، حيث أن جدول الأداء عن الخدمات المعمول به حاليا، المحدد بمقتضى المذكرة المشتركة لوزيري الاقتصاد والمالية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر لا يغطي سوى 20% من تكاليف هذه العملية؛
- العمل على دعم الوكالة بالموارد البشرية والمالية اللازمة والعمل على تمكين الوكالة من مقر ملائم يضمن لها القيام بمهامها في أحسن الظروف؛
- اقتراح أعضاء المجلس إمكانية منح الوكالة لشهادة التميز labélisation للمؤسسات/الجامعات من أجل تحفيزها على المشاركة والانخراط في عمليات التقييم؛
- وضع تصنيف وطني للمؤسسات/الجامعات كما جاء ذلك في مخطط عمل الوزارة 2017-2022.

كما صادق مجلس الإدارة على المقررات التالية:

- **المقررقم 2020/01**

المصادقة على محضر اجتماع مجلس إدارة الوكالة المنعقد بتاريخ 7 نونبر 2018

- **المقررقم 2020/02**

المصادقة على مشروع ميزانية الوكالة برسم سنة 2020

- **المقررقم 2020/03**

المصادقة على مقرر الترخيص للوكالة

بالقيام بالإجراءات الإدارية اللازمة لتمكينها من اعتماد نظام قواعد وطرق إبرام الصفقات خاص بالوكالة

(طبقا للمادة 9 من القانون رقم 12-80 المتعلق بالوكالة)

- **المقررقم 2020/04**
- المصادقة على الاتفاقية الإطار المبرمة بين الوكالة والوكالة الوطنية لضمان الجودة بدولة غينيا

مع تفويض المجلس صلاحية المصادقة على الاتفاقيات لمدير الوكالة مع إخبار مجلس الإدارة بذلك.

- **المقررقم 2020/05**

تعيين عضوين بمجلس الإدارة باللجنتين المختصين:

- السيدة نزهة حياة عضوة بلجنة تقييم التكوينات؛
- السيدة نادية بنشيضمية عضوة بلجنة تقييم البحث العلمي.

2.2. اجتماع مجلس إدارة الوكالة (الدورة التاسعة) يوم 15 دجنبر 2020:

عقد مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي اجتماعه التاسع عن بعد، عن طريق المناظرة المرئية. وقد ترأس هذا الاجتماع السيد إدريس أوعويشة الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، بحضور السادة أعضاء المجلس وعدد من المدعوين.

وقد تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع النقاط التالية:

- تقديم العضوين الجديدين بمجلس الإدارة، ويتعلق الأمر بالسيد أمين بن سعيد رئيس جامعة الأخوين، والسيد محمد بريويك مدير المعهد العالي للدراسات البحرية، خلفا لكل من السيدة نادية بن الشيظمية مديرة بشركة «WANA CORPORATE»والسيد محمد عبد الفتاح الشريف الشفشاوني،
- المصادقة على محضر اجتماع 13 يناير 2020؛
- عرض حول حصيلة عملية تقييم مسالك التكوين لدورة 2020؛
- عرض حول حصيلة عملية تقييم المؤسسات؛
- عرض حول حصيلة سنة من المخطط الاستراتيجي للوكالة 2020 – 2024 والذي تم المصادقة عليه خلال اجتماع مجلس إدارة الوكالة المنعقد بتاريخ 13 يناير 2020،
- مشروع ميزانية 2021؛

- مخطط العمل الوطني المتعدد السنوات 2021 – 2023 لتنزيل القانون الإطار رقم 17-51 الخاص بالوكالة والذي يهدف إلى تطوير آليات الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدي من خلال تعزيز وتطوير النظام الوطني لضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي والرفع من جاذبية وتنافسية المنظومة.
- البرنامج التقديري لميزانية الوكالة لسنة المالية 2021، وكذا حصر ميزانية سنة 2020.
- اتفاقية التعاون الموقعة بين الوكالة ووكالة مالي لضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.(AMAQ-SUP)

هذا، وقد تمحور نقاش أعضاء مجلس الإدارة حول النقاط التالية:

- تنزيل مشروع البكالوريوس، ونسبة مسالك التعليم العالي العام التي حصلت على الاعتماد هذه السنة والتي اعتبرها بعض الأعضاء ضئيلة بالمقارنة مع السنة الفارطة مما يستوجب مواكبة حاملي المشاريع في بلورة مسالك التكوين؛
- التقييم الداخلي والخارجي في ضوء تنزيل القانون الإطار رقم 51.17، حيث أن المادة 54 من هذا القانون تستدعي نقاشا وتنسيقا مع الهيئة الوطنية للتقييم، حيث يبقى التقييم الخارجي لمنظومة التربية والتكوين في شموليتها من اختصاص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- مواكبة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في عملية التقييم الداخلي، وإبراز دور التقييم المؤسساتي في تحسين أداء المؤسسات؛
- شفافية مسطرة عملية التقييم، والتفكير في تجديد مسطرة عملية تقييم المسالك مع إعادة النظر في مدة اعتمادها من أجل تفادي مسطرة الاعتماد المرهقة والمكلفة للوكالة وللمؤسسات وللوزارة؛

- تسمية مستويات مسالك تكوين التعليم العالي الخاص المعتمدة واعتبارها مسالك وطنية خاصة بالنسبة للمؤسسات المعترف بها؛
- عملية انتقاء الخبراء وأفق تطوير عملية الخبرة، والحرص على الاستعانة بخبراء تقلدوا مناصب المسؤولية بالمؤسسات والجامعات، وبخبراء أجانب من اجل إعطاء قيمة إضافية وجودة لعملية التقييم؛
- تتبع الخريجين عن طريق التقييم المؤسساتي والحث على إشراك الطالب باعتباره محور هذه العملية؛
- نشر تقارير الخبرة وإطلاع المهتمين بنتائجها؛
- الرفع من الالتزامات المالية للوكالة والفرضيات التي تم وضعها من أجل بلورة ميزانية الوكالة.

أما فيما يخص المقررات المتخذة خلال هذا الاجتماع:

- **المقررقم 2020/06**

المصادقة على محضر اجتماع مجلس إدارة الوكالة المنعقد بتاريخ 13 يناير 2020

- **المقررقم 2020/07**

المصادقة على مشروع ميزانية الوكالة برسم سنة 2021

- **المقررقم 2020/08**

المصادقة على اتفاقية التعاون المبرمة بين الوكالة والوكالة المالية لضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي(AMAQ-SUP)

جل هذه الاجتماعات التي تم برمجتها، والنقاش الجاد والمسؤول لأعضاء المجلس أعطى دفعة قوية للمجهودات التي تقوم بها الوكالة. فالانخراط الفعلي لأعضاء المجلس من أجل دعم أشغاله من خلال تقديم مقترحات وتوصيات شكل إضافة نوعية في مجال التقييم وضمان الجودة، خاصة وأن المغرب مقبل على إصلاحات مهمة في مجال التربية والتكوين.

3. حصيلة تقييم اعتماد مسالك التكوين

- فطبقا للمذكرة الوزارية رقم 01/853 بتاريخ 24 دجنبر 2019 بشأن طلبات اعتماد مسالك الوطنية للتكوين برسم دورة 2020؛
- وطبقا للمذكرة الوزارية رقم 01/182 بتاريخ 09 مارس 2020 بشأن طلبات اعتماد مسالك الوطنية للتكوين برسم دورة 2020؛
- وطبقا للمذكرة الوزارية رقم 10/247 بتاريخ 04 يونيو 2020 بشأن طلبات اعتماد مسالك الوطنية للتكوين برسم دورة 2020؛
- وطبقا للمذكرة الوزارية رقم 01/854 بتاريخ 24 دجنبر 2019 بشأن طلبات اعتماد مسالك التكوين لمؤسسات التعليم العالي الخاص برسم دورة 2020؛

فقد تقرر ما يلي:

❖ **بالنسبة لاعتماد مسالك التعليم العالي العام فقد تم:**

1. منح تمديد استثنائي لسنة إضافية وذلك بالنسبة لجميع الأسلاك التي ستستوفي مدة اعتمادها برسم السنة الجامعية 2019-2020، ويتعلق الأمر ب:
   - مسالك الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا المعتمدة برسم دورات التقييم 2014 و2015 و2016؛
   - مسالك الماستر والماستر المتخصص والماستر في العلوم والتقنيات المعتمدة برسم دورتي التقييم 2016 و2017؛
   - مسالك دبلوم المدارس الوطنية للتجارة والتسيير المعتمدة برسم دورتي التقييم 2014 و2015؛
   - مسالك دبلوم المهندس (السنتين التحضيريتين وسلك المهندس) المعتمدة برسم دورتي التقييم 2014 و2015.
2. منح تمديد استثنائي لسنة إضافية وذلك بالنسبة لجميع مسالك الإجازة، بما في ذلك الإجازة في الدراسات الأساسية والإجازة المهنية والإجازة في العلوم والتقنيات التي ستستوفي مدة اعتمادها برسم السنة الجامعية 2019-2020، وتمديد اعتماد تكوينات الدكتوراه المعتمدة حاليا، والتي ستستوفي مدة اعتمادها نهاية السنة الجامعية 2019-2020 لسنة إضافية.
3. الاستمرار برسم السنة الجامعية 2020-2021 في العمل بتكوينات الدكتوراه التي لايزال اعتمادها ساري المفعول، وفق الملف الوصفي للتكوين المعتمد.

❖ **بالنسبة لاعتماد مسالك التعليم العالي الخاص:**

1. إرجاء تقديم طلبات اعتماد مسالك جديدة أو تجديد اعتماد المسالك بالنسبة لدبلوم "بكالوريا + 3سنوات"؛
2. تمديد اعتماد المسالك الخاصة لباقي الديبلومات لسنة جامعية إضافية واحدة 2020-2021 وذلك بصفة استثنائية. ويتعلق الأمر بالمسالك التي تنتهي مدة اعتمادها عند متم السنة الجامعية 2019-2020. إرجاء تقديم طلبات اعتماد مسالك جديدة أو تجديد اعتماد المسالك الخاصة بهذه الديبلومات إلى السنة الجامعية 2020-2021.
3. تقديم طلبات اعتماد مسالك جديدة على نحو استثنائي خلال السنة الجامعية 2019-2020 وذلك من قبل المؤسسات الجديدة التي ستوافي الوزارة بطلبات الترخيص بفتحها.

ومن أجل ضمان جودة تقييم مسالك التكوين، عملت الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي على حصر لوائح الخبراء في مختلف التخصصات من أجل تغطية مختلف الحقول المعرفية.

كما انكبت مصالح قسم تقييم مسالك التكوين على:

- فحص النسخ الرقمية لطلبات الاعتماد ومعالجتها إلكترونيا؛
- ترتيب طلبات الاعتماد حسب الحقول المعرفية وتوزيعها على الخبراء بشكل إلكتروني مع اعتماد مبدأ "0 ورقة" والذي تبنت الوكالة منذ البداية؛
- تجميع التقارير، وتشكيل لجنة داخلية لإعادة قراءة التقارير؛
- إرسال التقارير إلى الوزارة الوصية بشكل إلكتروني من أجل:
  - ✓ مطالبة المؤسسات باستفاء بعض الشروط؛
  - ✓ عرضها على اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي.

وفي هذا الإطار تقدمت جامعات ومؤسسات التعليم العالي العام والخاص بمشاريع مسالك تكوين موزعة على الشكل التالي:

1. <u>توزيع مسالك التكوين حسب نوعية المسالك:</u>

نوع المسالك	عدد المسالك
عام	239
خاص	116
مجموع	355

2. <u>توزيع مسالك التكوين حسب الحقول المعرفية:</u>

الحقول المعرفية	مسالك التعليم العالي	
	العام	الخاص
العلوم والتقنيات	91	40
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	63	53
الآداب والعلوم الإنسانية والفنون	81	7
علوم الصحة	4	16
المجموع	239	116

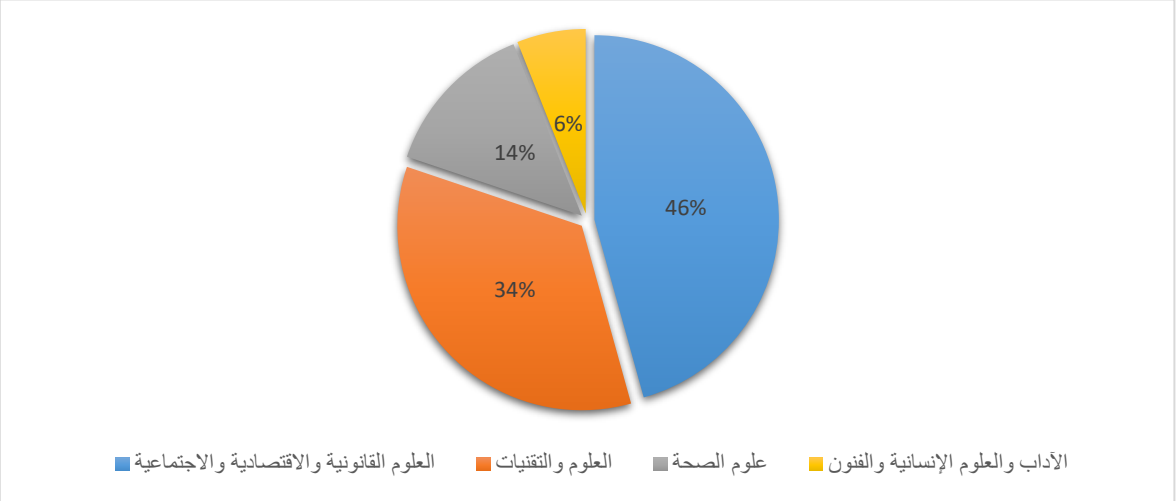

الشكل 1. توزيع مسالك تكوين التعليم العالي الخاص حسب الحقول المعرفية

من خلال الشكل1، نلاحظ أن العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المسالك المقترحة بنسبة 46 % في حين تحتل مسالك العلوم والتقنيات المرتبة الثانية بنسبة 34%. أما عدد مسالك علوم الصحة ومسالك الآداب والعلوم الإنسانية فهي تبقى ضئيلة بالمقارنة مع الحقول المعرفية الأخرى حيث تشكل اتباعا نسبة 14% و6 %.

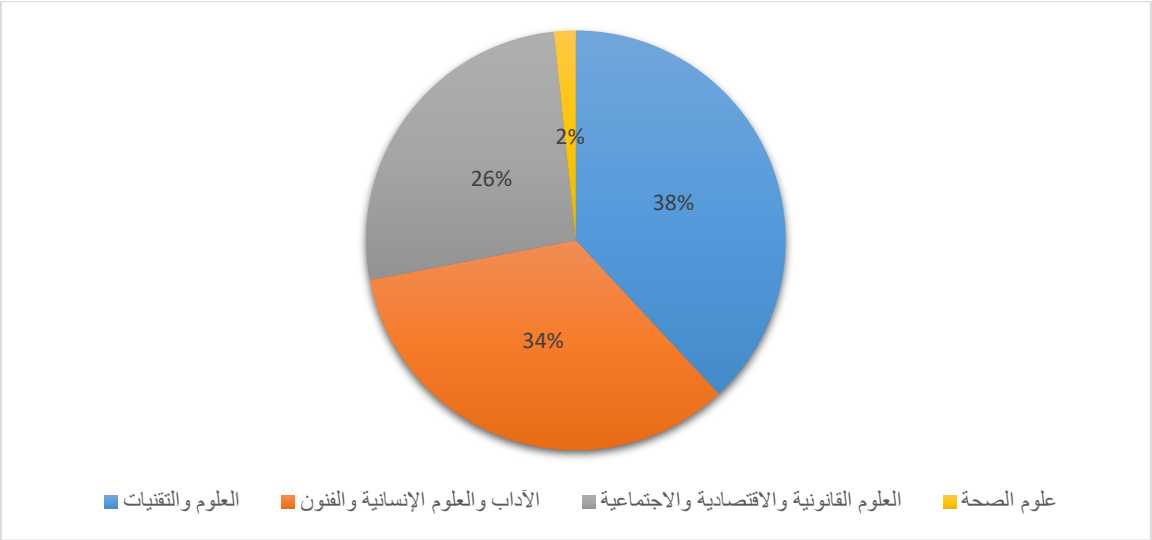

الشكل 2. توزيع مسالك تكوين التعليم العالي العام حسب الحقول المعرفية

يوضح الشكل 2 أن نسب مسالك التعليم العالي لكل من الحقلين المعرفيين للعلوم والتقنيات وكذا الآداب والعلوم الإنسانية جد متقاربة 38 % و34%. في حين تشكل نسبة مسالك العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية نسبة 26% من عدد مسالك التعليم العالي العام.

أما نسبة مسالك علوم الصحة فهي تبقى ضئيلة بالمقارنة مع الحقول المعرفية الأخرى.

3. توزيع مسالك التكوين حسب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي:

1.3. توزيع مسالك التكوين حسب الجامعات العمومية ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات:

عدد المسالك	المؤسسات/الجامعات	
23	ENRPU	المؤسسات غير التابعة للجامعات
24	UAE	جامعة عبد المالك السعدي
10	UCA	جامعة القاضي عياض
3	UCD	جامعة شعيب الدكالي
5	UH1	جامعة محمد الأول
1	UH2	جامعة الحسن الثاني
36	UIT	جامعة ابن طفيل
32	UIZ	جامعة ابن زهر
25	UM5	جامعة محمد الخامس
30	UMI	جامعة مولاي إسماعيل
20	UMP	جامعة الحسن الأول
13	USMBA	جامعة سيدي محمد بن عبد الله
17	USMS	جامعة السلطان مولاي سليمان
239		

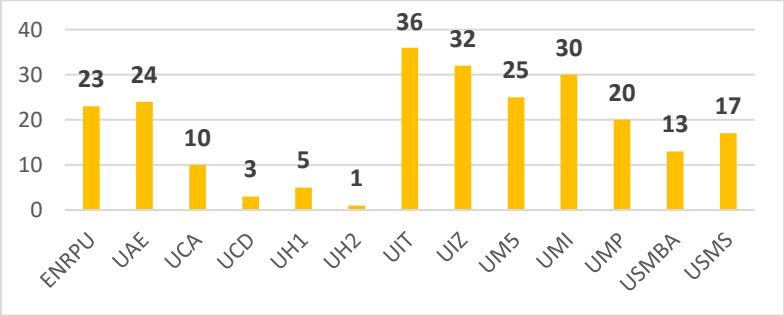

الشكل 3. توزيع مسالك تكوين التعليم العالي العام حسب الجامعات والمؤسسات العمومية

يبين الشكل 3 توزيع مسالك التكوين المقترحة من طرف المؤسسات والجامعات العمومية حيث تتصدر كل من جامعة ابن طفيل وجامعة ابن زهر وجامعة مولاي إسماعيل القائمة اتباعا (36 مشروع، 32 مشروع، 30 مشروع). في حين يبقى عدد المسالك متفاوت بين 25 و13 مشروع موزعة بين كل من جامعة محمد الخامس (25 مسلكا)، جامعة عبد المالك السعدي (24 مسلكا)، المؤسسات غير التابعة للجامعات (23 مسلكا)، جامعة الحسن الأول (20 مسلكا)، جامعة السلطان مولاي سليمان (17مسلكا)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله (13مسلكا)، جامعة القاضي عياض (10 مسلكا).

أما كل من جامعة محمد الأول وجامعة شعيب الدكالي وكذا جامعة الحسن الثاني فقد اقترح كل منهم عددا من المسالك تتراوح بين 5 ومسلك واحد.

3.2. توزيع مسالك التكوين حسب جامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاص:

المؤسسات/الجامعات الخاصة		عدد المسالك
مؤسسات التعليم العالي الخاص		64
الجامعة الأورو متوسطية لفاس	UEMF	11
جامعة الزهراوي الدولية لعلوم الصحة	UIASS	1
الجامعة الدولية للدار البيضاء	UIC	6
الجامعة الدولية للرباط	UIR	7
جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية	UM6P	12
جامعة محمد السادس لعلوم الصحة	UM6SS	6
الجامعة الدولية لأكادير	Universiapolis	5
الجامعة الخاصة لفاس	UPF	2
الجامعة الخاصة بمراكش	UPM	2
المجموع		116

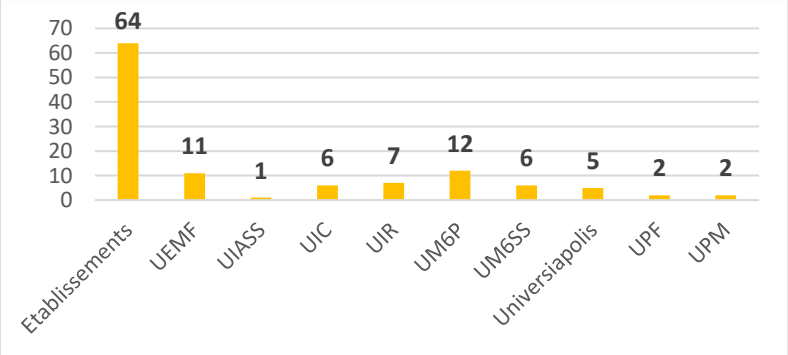

الشكل 4. توزيع مسالك تكوين التعليم العالي الخاص حسب الجامعات والمؤسسات الخاصة

يبين الشكل 4 تصدر مؤسسات التعليم العالي الخاص عدد المسالك المقترحة خلال هذه الدورة ب 64 مشروع، تليه اتباعا كل من جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية (12 مسلك)، الجامعة الأورو متوسطية لفاس (11 مسلك)، الجامعة الدولية للرباط (7 مسالك)، الجامعة الدولية للدار البيضاء و جامعة محمد السادس لعلوم الصحة (6مسالك لكل جامعة)، الجامعة الدولية لأكادير (5 مسالك)، والجامعة الخاصة لفاس ومراكش (مسلكين لكل جامعة).

4. توزيع مسالك التكوين حسب الشهادات:

1.4.التعليم العالي العام:

الدبلوم	عدد المسالك
الماستر	87
الدكتوراه	14
دبلوم المهندس	14
الماستر المتخصص	45
الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا	14
الإجازة في التربية	19
الإجازة المهنية	15
الماستر في العلوم والتقنيات	5
الإجازة في الدراسات الأساسية	17
دكتوراه في الطب	1
السنتين التحضيريتين لمدارس المهندسين	3
دبلوم مترجم	4
الإجازة في العلوم والتقنيات	1
مجموع	239

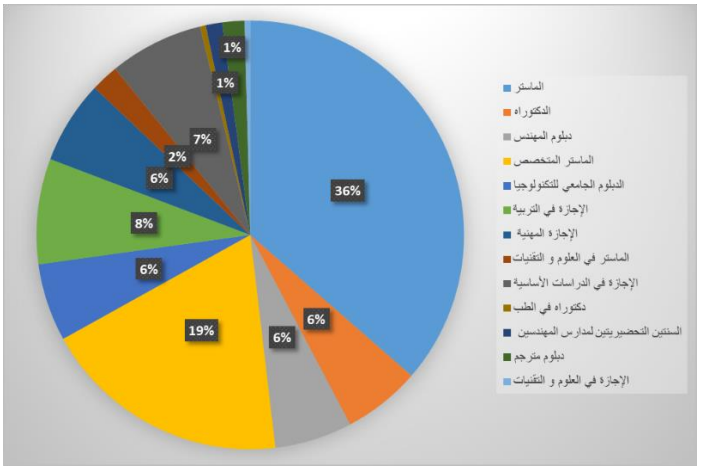

الشكل 5. توزيع مسالك تكوين التعليم العالي العام حسب الشهادات.

من خلال الشكل 5 يتضح جليا إقبال حملة مشاريع على اقتراح مسالك الماستر (36%) والماستر المتخصص (19%). في حين تبقى النسب متفاوتة ما بين 8% بالنسبة للإجازة في التربية، 7% بالنسبة لكل من دبلوم المهندس ودبلوم الدكتوراه،

6% بالنسبة لكل من الإجازة في الدراسات الأساسية، والإجازة المهنية، والدبلوم الجامعي للتكنولوجيا. أما فيما يخص شهادات الدكتوراه في الطب، وطب الأسنان، والماستر في العلوم والتقنيات فهي تشكل نسبا ضعيفة.

1.4.التعليم العالي الخاص:

الدبلوم	عدد المسالك
سنتين بعد" 3 سنوات بعد البكالوريا"	60
3 سنوات بعد البكالوريا	12
3 سنوات بعد سنتين تحضيريتين	3
تكوين الدكتوراه	6
5 سنوات بعد البكالوريا	3
سنتين تحضيريتين	9
6 سنوات بعد البكالوريا	5
3 سنوات بعد "سنتين بعد البكالوريا"	17
7 سنوات بعد البكالوريا	1
مجموع	116

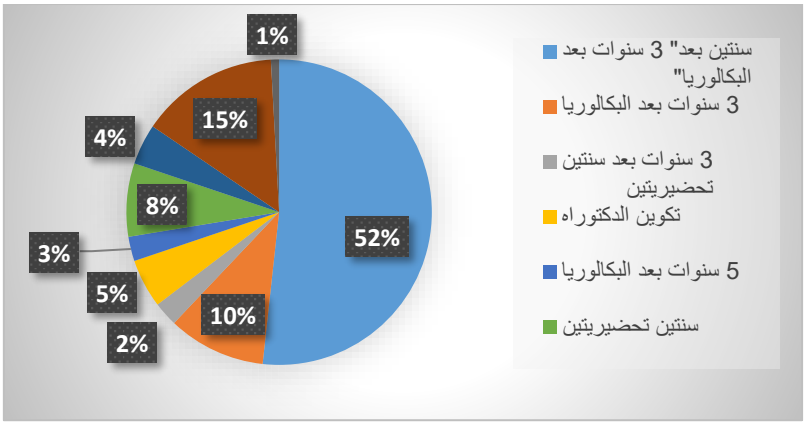

الشكل 6. توزيع مسالك تكوين التعليم العالي الخاص حسب الشهادات.

من خلال الشكل 6 نلاحظ أن شهادات سنتين بعد 3 بعد البكالوريا تشكل نسبة 52% من مجموع الشهادات المقترحة بالنسبة للتعليم العالي الخاص. تليها شهادات 3 سنوات بعد سنتين بعد البكالوريا بنسبة 15%، ثم شهادات 3 سنوات بعد البكالوريا بنسبة 10%، والسنتين التحضيريتين بنسبة 8%. في حين تبقى النسب متفاوتة ما بين 5% و1% بالنسبة لباقي التكوينات.

5. النتائج النهائية لتقييم مسالك التكوين:

رأي الخبرة	عدد المسالك التعليم العالي العام	عدد المسالك التعليم العالي الخاص
مقبول	157	82
مرفوض	11	21
بدون جواب	51	9
في طور الخبرة	5	1
مسالك لم يتم تقييمها	15	3
مجموع	239	116

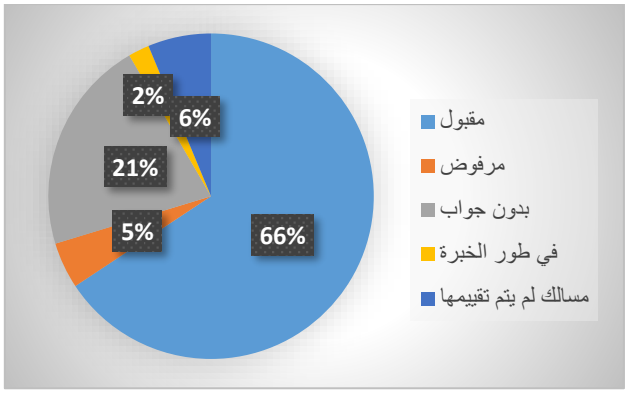

الشكل 7. توزيع مسالك تكوين التعليم العالي العام حسب رأي الخبرة.

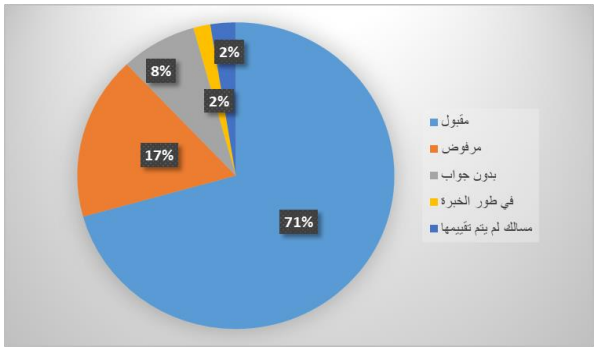

.الشكل 8. توزيع مسالك تكوين التعليم العالي الخاص حسب رأي الخبرة

شهدت هذه الدورة اعتماد مجموعة من مسالك التعليم العام والخاص، حيث تقدمت مؤسسات وجامعات التعليم العالي العام ب 239 مسلك في حين اقترح التعليم العالي الخاص 116 مسلك. وذلك بغية توفير مسالك جديدة توفر للطلبة حظوظ أفضل للاندماج في المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات البرامج والأوراش الوطنية الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال الشكل7 و8، نلاحظ أن 65.70% من مجموع طلبات اعتماد مسالك تكوين التعليم العام و70.70% من طلبات اعتماد مسالك تكوين التعليم العالي الخاص قد حصلت على رأي إيجابي، أما بالنسبة لطلبات الاعتماد المرفوضة فقد شكلت نسبة 4.60% بالنسبة للتعليم العالي العام و17.20% للتعليم العالي الخاص.

6. مـــــــــــلاحظات عـــــــامة:

يعتبر الارتقاء بجودة التكوينات أحد مفاتيح نجاح إصلاح منظومة التعليم العالي من أجل تحسين مخرجاته ومواءمتها مع متطلبات التنمية وسوق الشغل. وقد أسفرت عملية تقييم مسالك التكوين خلال هذه السنة عن مجموعة من الملاحظات والمتمثلة في:

- تكوينات الدكتوراه في الطب، وطب الأسنان، والماستر في العلوم والتقنيات تشكل نسبا ضعيفة بالمقارنة مع التكوينات الأخرى؛
- عدم ملاءمة تخصص المنسق البيداغوجي مع المسلك المراد فتحه خاصة بالنسبة لمسالك التعليم العالي الخاص؛
- غياب تجانس بين أهداف ومضامين الوحدات المكونة للمسلك مع الكفايات المراد تحصيلها؛
- نقص في الموارد البشرية المؤهلة لفتح بعض التكوينات؛
- غياب تعهدات الأساتذة المتدخلين من خارج مؤسسات التعليم العالي الخاص؛
- غياب اتفاقيات الشراكة في بعض التكوينات التي تستلزم ذلك أو عدم ملاءمتها مع التكوين؛
- عدم ضبط المسطرة المعتمدة في انتقاء المرشحين في بعض التكوينات؛
- تدريس الأساتذة لمجموعة من الوحدات بنفس الفصل.

4. الدورة الأولى لعملية التقييم المؤسساتي

تعتبر الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، مثل نظيراتها الدولية، هي المكون المؤسساتي المغربي المفوض من قبل الدولة، في إطار المهام المنوطة إليها، لتعزيز ثقافة ضمان الجودة ودعم مؤسسات التعليم العالي في عملية التقييم الذاتي وإجراء عمليات التقييم الخارجي.

وبهدف تدويل النظام الوطني للتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي والانفتاح على الأنظمة الأخرى، تنفذ الوكالة مهامها من خلال اعتماد إجراءات ومعايير متسقة مع المعايير الدولية، والتي تم تطويرها بالتعاون الوثيق مع خبراء دوليين في إطار مشاريع التعاون الدولي.

- وفي إطار تفعيل مهمة تقييم مؤسسات التعليم العالي، والتي ينص عليها القانون 80.12؛
- وطبقا للمذكرتين الوزاريتين رقم 0130/020 بتاريخ 03 يونيو 2020، ورقم 0283/020 بتاريخ 04 نونبر 2020 بشأن تقييم مؤسسات التعليم العالي من طرف الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- وطبقا لمراسلة السيد مدير الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 185/20 بتاريخ 23 نونبر 2020 بشأن تقييم الجامعات الشريكة من طرف الوكالة؛

كانت هذه الأخيرة قد أعدت مخططا استراتيجيا لخمس سنوات بهدف تقييم كل مؤسسات التعليم العالي العام والخاص في نهاية سنة 2024.

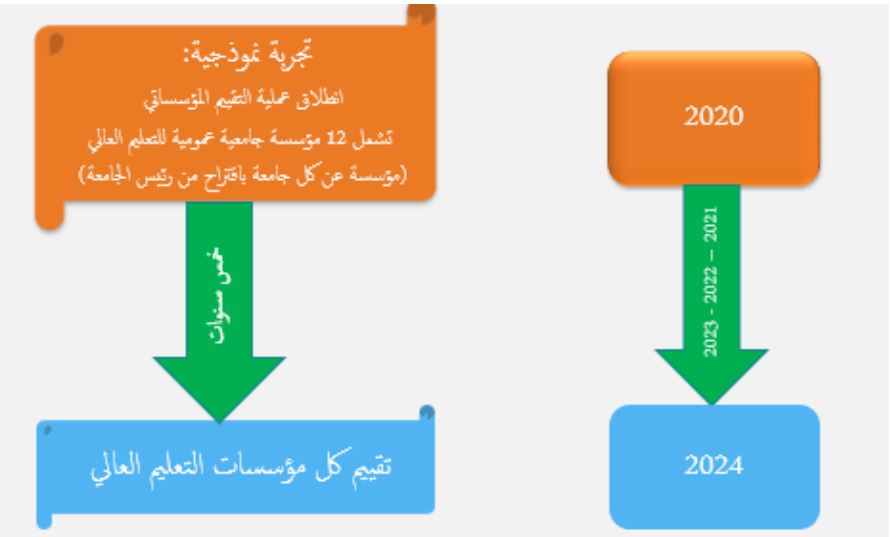

حيث عقدت اللجنة المختصة لتقييم المؤسسات بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي المنبثقة عن مجلس الإدارة، اجتماعها العادي بتاريخ 17 شتنبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال بمقر الوكالة. وتضمن جدول أعمالها النقاط التالية :

- وضع خطة للعملية الأولى (تجربة نموذجية) لتقييم المؤسسات؛
- تحديد معايير انتقاء خبراء الوكالة الذين سيعهد إليهم القيام بمهام تقييم المؤسسات؛
- تحديد عدد وتركيبة لجان التقييم الخارجي؛
- تحديد المؤسسات التي ستخضع لعملية التقييم المؤسساتي.

بخصوص سيناريو التقييم، فقد اتفق مجلس إدارة الوكالة، في اجتماع 13 يناير 2020، على تقييم مؤسسة واحدة عن كل جامعة عمومية (أي اثنتي عشرة مؤسسة ذات طابع عمومي وخمس مؤسسات خاصة عن خمس جامعات في إطار الشراكة). تم اختيار سبعة عشر مؤسسة للتعليم العالي لهذه العملية الأولى، غير أن أربع مؤسسات (مؤسستين عن القطاع العام ومؤسستين عن القطاع الخاص) لم يتم تقييمها بسبب عدم موافاتها الوكالة بتقرير التقييم الذاتي الذي يعد ركيزة التقييم الخارجي.

ومن أجل ضمان سير أنجع لهذه العملية، عملت الوكالة على إعداد الصيغة النهائية للدليل المرجعي الوطني لتقييم وضمان جودة التعليم العالي الذي تم نشره بالجريدة الرسمية سنة 2019، إضافة إلى دليل التقييم الذاتي لاعتماده في إنجاز تقارير التقييم الداخلي من طرف المؤسسات المعنية.

كما قامت الوكالة بالتواصل مع رؤساء الجامعات العمومية من أجل اقتراح المؤسسات التي سيتم تقييمها، ووقع الاختيار على مؤسسات مختلفة بما فيها مؤسسات ذات الاستقطاب المحدود ومؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح ومن حقول معرفية مختلفة وذلك لتغطية مختلف مؤسسات التعليم العالي العام، وفق برنامج محدد كما هو مبين في الجدول أسفله:

الجامعة	المؤسسة
جامعة ابن زهر- أكادير	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير
جامعة الحسن الأول - سطات	المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، سطات
جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء	كلية العلوم، بن مسيك
جامعة السلطان مولاي سليمان – بني ملال	كلية العلوم والتقنيات، بني ملال
جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	المدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن، مكناس
جامعة محمد الخامس - الرباط	المدرسة العليا للتكنولوجيا، سلا
جامعة عبد المالك السعدي - تطوان	الكلية المتعددة التخصصات، العرائش
جامعة شعيب الدكالي - الجديدة	المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، الجديدة
جامعة محمد الأول - وجدة	المدرسة العليا للتكنولوجيا، وجدة
جامعة ابن طفيل - القنيطرة	المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، القنيطرة
الجامعة الأورو متوسطية بفاس	المدرسة الأورو متوسطية للهندسة المعمارية والتصميم
جامعة الرباط الدولية	مدرسة الأعمال بالرباط_RBS
جامعة محمد السادس المتعددة التخصصات	مدرسة الإدارة الصناعية_EMINES

*أربع مؤسسات (مؤسستين عن القطاع العام ومؤسستين عن القطاع الخاص) لم يتم تقييمها بسبب عدم موافاة الوكالة بتقرير التقييم الذاتي.

وقد عملت الوكالة من خلال هذه التجربة، ومن خلال التقارير المنجزة، على تحرير تقرير تركيبي يمكن الاطلاع عليه بالبوابة الإلكترونية للوكالة. والملاحظ أنه مباشرة بعد هذه العملية، وبتواصل مع الجامعات، شرعت بعض المؤسسات فور توصلها بتقرير الخبرة من وضع خطة عمل من الأجل الوقوف على الاختلالات والتجاوزات التي تحد من إمكانيات المؤسسة للقيام بمهامها على الوجه المطلوب.

تقييم و افتحاص مؤسسات التعليم العالي الخاص حديثة الترخيص:

بالنظر إلى الأهمية القصوى التي يكتسيها نيل مؤسسات التعليم العالي الخاص لاعتراف الدولة، وتفعيلا للمهام المنوطة بالوكالة من حيث تقييم مؤسسات التعليم العالي الخاص، فقد شرعت هذه الأخيرة ابتداء من تاريخ أجرأة المذكرة الوزارية رقم 10/147 المؤرخة في 17 ماي 2017 في دراسة وتقييم طلبات فتح مجموعة من المؤسسات.

وفي هذا الصدد، عملت الوكالة خلال هذه السنة على تقييم وافتحاص مجموعة من المؤسسات الخاصة بتنسيق مع مديرية التعليم العالي والتنمية البيداغوجية.

المؤسسة	الجامعة	تاريخ الزيارة
كلية علوم الحركة وإعادة التأهيل الوظيفي	الجامعة الدولية بأكادير	2020/09/04
كلية الحاسوب وعلوم الاتصال	جامعة محمد السادس المتعددة التخصصات	2020/07/13
معهد التكنولوجيات الخضراء	جامعة محمد السادس المتعددة التخصصات	2020/07/13
مدرسة المهندسين في الطب الحيوي والتكنولوجيا الحيوية	الجامعة الأورو متوسطية بفاس	2020/07/16

حيث تم تشكيل أربع لجان من خبراء الوكالة والوزارة الوصية، إداريين وأساتذة، من أجل القيام بزيارة ميدانية للتأكد من مدى انسجام المؤسسات التابعة للجامعات والمراد افتحصاها مع ميادين التكوين الخاصة بها. كما قامت اللجان الأربع بتفحص الوسائل الديناميكية والعلمية المصرح بها في دفتر التحملات، ومدى ملاءمتها مع مسالك التكوين المزمع فتحها. وقد خلصت هذه العملية إلى بلورة مجموعة من التقارير حول مدى جاهزية المؤسسات المعنية للقيام بالمهام التي أحدثت من أجلها.

5. التعاون والشراكة:

عملت الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي على تعزيز انفتاحها على محيطها الإقليمي والدولي، وذلك من أجل إرساء آليات التعاون مع الهيئات الدولية والوكالات الأجنبية في مجال ضمان جودة التعليم العالي، ومأسسة هذا التعاون الذي يبقى وسيلة رئيسية لخلق دينامية تبادل وتقاسم للخبرات والممارسات الجيدة مع مختلف الشركاء الأجانب.

1.5. تعزيز التعاون جنوب-جنوب في مجال تقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي:

- **<u>توقيع اتفاقيات التعاون من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات في مجال تقييم وضمان:</u>**

في إطار تعزيز العلاقات الدولية وتبادل الخبرات مع الوكالات الأفريقية لضمان الجودة، انخرطت الوكالة خلال هذه السنة في سلسلة من اللقاءات من أجل تعزيز التعاون جنوب-جنوب في مجال تقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

- **27 فبراير 2020:** استقبل السيد المختار بكور مدير الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، السيد لامين جي، الأمين التنفيذي للهيأة الوطنية لضمان جودة التعليم العالي بدولة السنيغال، والوفد المرافق له. وتهدف هذه الزيارة إلى تعزيز العلاقات بين المؤسستين وتبادل الخبرات في مجال تقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

- **من 9 إلى 13 مارس 2020** : تكريسا للمجهودات التي تقوم بها الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي وإيمانا منها بضرورة الانفتاح على محيطها وعلى التجارب الجهوية والدولية فقد استقبل السيد المدير المختار بكور وفدا عن الوكالة المالية لضمان الجودة في التعليم العالي برئاسة مديرها التنفيذي السيد عبد القادر كيطا، بمقر الوكالة وذلك في إطار تبادل التجارب والخبرات ومأسسة التواصل والشراكة والتعاون بين الوكالتين توجت بتوقيع اتفاقية شراكة بين الوكالتين.

كما تضمنت هذه الزيارة لقاءات تواصلية مع مختلف الشركاء بما في ذلك:

- مدير الوكالة الوطنية للتعاون الدولي؛
- مدير التعليم العالي والتنمية البيداغوجية بالوزارة الوصية؛
- مستشار رئيس جامعة الدولية للرباط؛
- نائب رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط.

- **تطوير الإطار الإفريقي للاشهاد:** African Union — Cadre Continental Africain des Certifications (ACQF)

ساهمت الوكالة في مجموعة من الندوات واللقاءات والبرامج من أجل تطوير الإطار الإفريقي للإشهاد. حيث تم تنظيم مجموعة من الورشات من اجل "تشجيع شبكات ضمان الجودة بإفريقيا" وذلك بتأطير من المؤسسة الأوروبية للتدريب (**ETF**).

وتهدف هذه الورشات إلى مواكبة الدول الإفريقية من أجل بلورة آليات ضمان الجودة، وبلورة إطار مرجعي وآليات للاعتراف والتصديق من أجل الاعتراف المتبادل بالمؤهلات والمكتسبات والكفاءات والمسارات المهنية بين البلدان الإفريقية.

- **من 18 إلى 20 فبراير 2020:** ندوة حول سبل إرساء إطار مشترك بين البلدان الإفريقية، بشراكة مع اليونسكو، من أجل الاعتراف المتبادل بالشواهد على الصعيد الإفريقي من خلال إمكانية الاعتراف بالمكتسبات والكفاءات والمسارات المهنية، ووضع آليات للاعتراف بهذه المكتسبات.

كما تم خلال هذا اللقاء توقيع على اتفاقية إحداث الشبكة الإفريقية لهيئات ضمان الجودة (**RAFANAQ**) .

- **من 11 إلى 12 ماي 2020** :ندوة عن بعد حول الإطار الإفريقي القاري للإشهاد، وذلك بتنظيم من المؤسسة الأوروبية للتدريب (ETF)، والتي تناولت سبل تسهيل عملية الاعتراف بالشهادات وحركية الطلبة على المستوى القاري. بالإضافة إلى

العمل على ضمان تكامل بين الأطر الوطنية والإقليمية للتأهيل، وتعزيز التعاون والمواءمة بين أطر المؤهلات (الوطنية والإقليمية) في أفريقيا وحول العالم.

- **2 يوليوز 2020 :** ندوة عن بعد حول الإطار الإفريقي القاري للإشهاد حيث تم عرض تجارب بعض الدول المشاركة على المستوى الإفريقي والدولي (المغرب، رواندا، تونس، الموزامبيق، الرأس الأخضر، فرنسا، إيرلندا...). بالإضافة إلى إلقاء الضوء على مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالأطر المرجعية للإشهاد والتي يجب توحيدها من أجل ضمان لغة مشتركة.

- **24 شتنبر 2020**: ندوة عن بعد حول الإطار الإفريقي القاري للإشهاد حيث تم عرض تجربة البحرين وجنوب إفريقيا، والخطوات الاستباقية التي تم اتخاذها لمواجهة أثر جائحة كورونا.

وقد خلصت هذه التظاهرات إلى التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة وضع معارف ومفاهيم مشتركة ووسائل عملية للأطر الوطنية والإقليمية للإشهاد؛
- ✓ بلورة إطار مرجعي للاعتراف بالمكتسبات والكفاءات والمسارات المهنية من أجل الاعتراف بالشواهد على الصعيد الإفريقي؛
- ✓ بلورة مسطرة للاعتراف بالمكتسبات والتجارب المهنية، ووضع آليات للاعتراف بالمكتسبات والتعلم مدى الحياة بين البلدان الإفريقية؛
- ✓ تطوير سياسة ضمان الجودة.

2.5. تعزيز التعاون بين هيئات الدول العربية في مجال ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي:

من أجل دعم وتعزيز مؤسسات ضمان الجودة في المنطقة العربية، ودعم التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات، وباعتبار الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي عضو فعال بمجلس الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي فقد تم عقد مجموعة من الاجتماعات والندوات على الشكل التالي:

- **13 مايو 2020:**

الاجتماع الدوري لمجلس إدارة الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي والذي تمّ عقده عن بعد تماشياً مع الوضع الراهن في ظل أزمة كورونا (COVID-19). وناقش الاجتماع عدة مواضيع كان أبرزها استضافة المملكة العربية السعودية ممثلة بهيئة تقويم التعليم والتدريب للمؤتمر الخامس للشبكة العربية لضمان الجودة في

التعليم العالي في العام 2021. كما تم الاتفاق بعقد منتدى عن بعد (Webinar) حول التعليم الالكتروني في ظل أزمة كورونا (COVID-19)، ومناقشة إقامة منتدى حول معايير التعليم الالكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع جامعة حمدان بن محمد الذكية.

- **18 يونيو 2020 ندوة حول "جودة التعليم العالي في الدول العربية في ظل كوفيد 19":**

عقدت الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي ندوة حول "جودة التعليم العالي في الدول العربية في ظل كوفيد 19" بمشاركة حوالي 300 خبير من مختلف الدول العربية. وقد عرفت هذه الندوة مشاركة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة العليم العالي والبحث العلمي، حيث تم مناقشة أثر الجائحة على التعليم العالي في الدول العربية، وأبرز الخطوات الاستباقية والعملية والعلمية التي اتخذت لمواجهة الجائحة. كما تم عرض جهود بعض الهيئات لتقييم ممارسات التعليم عن بعد والممارسات الجيدة التي تم رصدها لدى مؤسسات التعليم العالي.

- **16 يوليو 2020 ندوة حول " حوكمة وضمان جودة التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد ":**

نظمت الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي المنتدى الثاني بعنوان " حوكمة وضمان جودة التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد ". حيث تم مناقشة أهمية حكامة وضمان جودة التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد في ظل تداعيات كوفيد 19، إضافة إلى ضرورة تطوير إطار مرجعي وآلياته لتقييم هذا النوع من التعليم. كما تم عرض بعض الممارسات الجيدة لبعض الدول العربية في حكامة وضمان جودة التعليم الإلكتروني.

3. برنامج Erasmus +:

1.3.مشروع EQUAM-M:

في إطار تحسين نظام ضمان الجودة الوطني بما يتماشى مع احتياجات الجامعات المغربية، وللاستفادة من التجارب الدولية، ومن أجل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال ضمان الجودة مع الوكالات والجامعات الأوروبية، تم عقد مجموعة من اللقاءات والتي تندرج في إطار برنامج Erasmus + ، مشروع تطوير ضمان الجودة بالمغرب -EQUAM M ،الممول من طرف الاتحاد الأوروبي.

- **20 يناير 2020:** اجتماع حول المصادقة على "الكتاب الأبيض" و "مجموعة من الممارسات الجيدة لإدارة ضمان الجودة في التعليم العالي في المغرب".
- **27 و28 يناير 2020:** زيارة للوكالة الوطنية لتقييم الجودة والاعتماد (ANECA) الإسبانية بتنسيق مع جامعة برشلونة بهدف دراسة خصائص النظام الكتالوني مقارنة بالنظام الإسباني، والاستفادة من التجربة الإسبانية في مجال التقييم المؤسساتي.

2.3.ندوة إقليمية نظمتها مكاتب Erasmus + تونس والمغرب بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المغربية ونظيرتها التونسية، حول ضمان الجودة بالتعليم العالي "الاعتماد والتقييم المؤسساتي".

4. مشروع AMEL:

في إطار تنزيل المشاريع الاستراتيجية للقانون الإطار رقم 51.17، وبرنامج عمل الوزارة الوصية في مجال التصديق على المكتسبات وتثمين وتعزيز التجربة المهنية، ووعيا بأهمية التكوين مدى الحياة والذي أضحى خيار استراتيجي للملكة، فقد شاركت الوكالة في مجموعة من الأوراش واللقاءات من أجل بلورة ميثاق خاص بالتكوين مدى الحياة، إضافة إلى وضع آليات للتصديق على مكتسبات التجربة المهنية.

- **من 27 و28 يناير 2020:** استقبلت جامعة القاضي عياض بمراكش لقاء تكويني حول عملية التصديق على المكتسبات، باعتبارها نمط جديد يمكن من الحصول على دبلوم أو شهادة خارج منظومة التعليم العالي.
- **من 9 إلى 13 مارس 2020:** استضاف المعهد الوطني للفنون والحرف في باريس الدورة التدريبية الأولى حول عملية التصديق على مكتسبات. هذه الدورة التكوينية تلتها ثلاث لقاءات أخرى:
    - من 13 إلى 17 أبريل 2020؛
    - من 25 إلى 29 ماي 2020؛
    - من 6 إلى 10 يوليوز 2020.

الهدف منها تكوين وخلق شبكة مستشارين وخبراء وبلورة مرجع خاص من أجل إرساء نظام وطني شامل للتصديق على المكتسبات المهنية. البرنامج التدريبي عرف مشاركة متخصصين من المعهد ووزارة التربية الوطنية بفرنسا.

خـــــــــــاتمة:

إن الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة العليم العالي والبحث العلمي، وهي تقدم هذا التقرير السنوي حول حصيلة المنجزات لسنة 2020، تجدد حرصها على تطوير النظام الوطني لضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، وتعزيز آليات التتبع والتقييم من اجل النهوض بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. وذلك تفعيلا لمقتضيات القانون الإطار 17-51 المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي الذي يهدف إلى بناء رأسمال بشري ذي جودة عالية، والذي يجعل من بين اختياراته الاستراتيجية "نظام للتعليم الجامعي والبحث العلمي يرتكز على حسن الأداء ويستند على حكامة مستقلة ومحملة للمسؤوليات".

ولرفع هذه التحديات، ومن أجل الوفاء بالمهام الموكولة للوكالة، فإنها تحرص على مايلي:

- الاستمرار في تطوير كفاءات وقدرات أطر وخبراء الوكالة بتعاون مع الوكالات الأجنبية، مع تقييم أداء الخبراء بشكل مستمر؛
- مواكبة التطور الدولي والتحيين المستمر لمعايير الجودة؛
- تقديم مقترحات وتوصيات من شأنها الإسهام في تعزيز مسلسل ضمان الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي؛
- اعتماد المقاربة التشاركية في اقتراح السبل الكفيلة بتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، و الإسهام في تجويدها عن طريق تعزيز التعاون مع مؤسسات التعليم العالي، والتنسيق بين مختلف مديريات الوزارة الوصية والمؤسسات التابعة لها؛
- مواصلة التعاون والشراكة بين الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة العليم العالي والبحث العلمي ونظيراتها الإفريقية، والعربية، والأوروبية، فيما يتعلق بتبادل الخبرات والزيارات، وكذا المعلومات والوثائق والدراسات التي تعنى بضمان جودة التعليم العالي؛
- العمل على تقييم الوكالة من طرف الوكالات الأجنبية المختصة؛
- تنظيم قافلة ضمان الجودة كل سنة من أجل مواكبة المؤسسات في عملية التقييم الذاتي والعمل على تبادل الممارسات الجيدة بين الجامعات الوطنية، مع برمجة تظاهرات وطنية سنويا تعنى بضمان الجودة.